

أثر تطور مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر

The impact of the development of financial inclusion indicators on economic growth in Algeria

طلال زغبطة

جامعة المسيلة (الجزائر)

talal.zeghba@univ-msila.dz

بن زاوي هاجر*

جامعة المسيلة (الجزائر)

hajer.benzaoui@univ-msila.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2024/07/26	هدفنا من البحث قياس وتحليل أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004_2021، وذلك بقياس الترابط بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL).
تاريخ القبول: 2024/08/29	حيث أظهرت النتائج المتوصل إليها أن عدد فروع البنوك وعدد ماكينات الصراف الآلي يؤثران بشكل طردي على النمو الاقتصادي، أوصت الدراسة بتوفير الخدمات المصرفية متمثلة في تسهيل متطلبات فتح حسابات مصرفية وإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة أقاليم الجزائر.
الكلمات المفتاحية: ✓ شمول مالي؛ ✓ خدمات مالية رقمية؛ ✓ نماذج ARDL	
Article info	Abstract :
Received 26/07/2024	Our goal in the research is to measure and analyze the impact of financial inclusion indicators on economic growth in Algeria during the period 2004-2021, by measuring the correlation between financial inclusion indicators and economic growth, and to test the relationship between the study variables, the autoregressive distributed lag period (ARDL) methodology was used.
Accepted 29/08/2024	The results showed that the number of bank branches and the number of ATMs significantly affect economic growth. The study recommended facilitating the requirements for opening bank accounts and providing banking services and delivering them to the entire population.
Keywords: ✓ Financial inclusion; ✓ Digital financial services; ✓ ARDL model:	

بفضل تطور التقنيات التكنولوجية والمبتكرات المالية، بدأ الدول تفكر في البحث عن اساليب تساع الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف وغيرهم من الجماعات المحرومة، في الوصول الى مستوى معيشة مستقر نسبيا، ونتيجة لذلك تزايد الاهتمام العالمي بكافة فئات المجتمع بما فيها فئة محدودى الدخل والمحرومين، بالتركيز على خفض تكلفة تلك الخدمات إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيرا وفي متناول الجميع.

وما سرع من وتيرة التقدم هو تلك المبتكرات التقنية التي نمت بسرعة في الأعوام الماضية، والتي كان من نتيجتها ازدياد عدد الحسابات المصرفية في البنوك وانتشار استخدام الأموال الإلكترونية، والمدفوعات الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وغما الإئتمان لا سيما متناهي الصغر، رافق كل هذا تحسین للبيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية من أجل حماية المستهلكين وتقليل احتمالات أن يتم تقديم الإئتمان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه.

بات ما يعرف بالشمول المالي موضوعا في أولويات واهتمامات معظم دول العالم والهيئات العالمية، في وقت يتجه فيه المجتمع الدولي لتحديد إطار للتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما تشكلت مجموعات من الخبراء، وفرق المختصين، والعديد من اللجان من أجل تعزيز هذا المفهوم على نحو رشيد، فمثلا لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف وضعت مجموعة من المعايير والإرشادات لتدعيم الشمول المالي.

أولا: اشكالية البحث

يلعب الشمول المالي دورا كبيرا في تعزيز الاستقرار المالي ورفع معدلات النمو، مما يؤثر بشكل فعال في زيادة مستويات الدخل والوصول للمنتجات المالية، وفي ظل عالم يسوده التطور التكنولوجي والتحول الرقمي تشهد الجزائر كغيرها من الدول النامية تدني في مستويات الشمول المالي مقارنة بالمستويات العالمية، فالإحصائيات العالمية تظهر ان نسبة كبيرة من السكان البالغين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات المالية والتمويلية، حيث أن المعاملات النقدية هي السائدة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مد تأثير مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2004_2021

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة الترابط بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وعدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية؟
- ما اتجاه العلاقة بين عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية والنمو الاقتصادي؟.

ثانيا: فرضيات البحث

- يرتبط متغير الشمول المالي بعلاقة طردية ومعنوية إحصائية مع المتغير التابع الممثل للنمو الاقتصادي؛
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وعدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية؛
- أي تغير في عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية يؤدي الى تغير في النمو الاقتصادي بنسبة إيجابية وفي نفس الاتجاه.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف أبرزها:

- قياس أثر تطور مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر؛

- ابراز مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، إضافة إلى الجانب الاجتماعي المتعلق بتحسين الحالة المعيشية للزبائن وخاصة الفقراء؛
- تبيان دور الشمول المالي في توفير الحماية المالية للمستهلك، الاستقرار المالي والنزاهة المالية.

رابعاً: المنهج البحثي

لتحقيق ما تسعى إليه الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، كما استخدم المنهج الاستقرائي لقياس أثر مؤشرات الشمول المالي من خلال مجموعة من المؤشرات على النمو الاقتصادي بالجزائر، بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم نتائج الدراسة.

خامساً: الدراسات الأدبية السابقة

- دراسة (Boachie&Adu-Darko,2024) جاءت بعنوان (تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي: دور تنمية رأس المال البشري) اهتمت بدراسة كيفية تأثير الشمول المالي على توسع الاقتصاد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد تم إجرائها من خلال تصميم بحث كمي لتحليل التأثيرات التفاعلية للشمول المالي ورأس المال البشري في 47 دولة أفريقية بين عامي 2010 و2020، ووجدت الدراسة أن الشمول المالي والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل إيجابي من خلال رأس المال البشري.
- دراسة (Ozili, Ademiju&Rachid,2023) جاءت بعنوان (تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي: مراجعة الأدبيات الموجودة واتجاهات البحوث المستقبلية) تقدم هذه الورقة مراجعة موضوعية دقيقة للأدبيات الموجودة حول تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، تم استخدام المنهجية التجريبية الشائعة المستمدة في الأدبيات هي اختبارات السببية والتكامل المشترك، توصلت إلى أن القناة الأكثر شيوعاً التي يؤثر من خلالها الشمول المالي على النمو الاقتصادي هي من خلال زيادة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والتي تزيد من الوساطة المالية وترجع إلى نمو اقتصادي إيجابي.

2. ماهية الشمول المالي

1.2 تعريف الشمول المالي

وردة عدة تعاريف للشمول المالي نذكر أهمها:

- الشمول المالي "هو تمكن المؤسسات المالية الرسمية من الوصول إلى كافة فئات المجتمع وجذبهم للوصول إليها، للتعرف على خدماتها واستخدامهم لها بكلفة ووقت وجودة وكرامة، وبالتالي دمجهم بالنظام الرسمي من جهة وتحسين ظروفهم المعيشية وتلبية متطلباتهم من جهة أخرى، إذا هو عملية ضمان وصول الخدمات المالية في الوقت المناسب للفئات منخفضة الدخل وبتكلفة مقبولة" (lingareddy.V, 2016)؛
- الشمول المالي "يضمن حرية الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها لجميع الأشخاص والشركات بتكلفة معقولة ومشاركة جميع الفئات المحرومة على أساس المساواة في الحقوق والواجبات" (Doeveren, 2017)؛
- عرف البنك الدولي الشمول المالي "«بأنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم متمثلة في المعاملات المالية، المدفوعات، الادخار، الائتمان والتأمين، حيث تقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة»" (الدولية، 2017، صفحة 06)؛
- كما يعرف بأنه "حصول الأفراد والمؤسسات على الخدمات المالية الجديدة بأقل التكاليف، وبصورة مستمرة من خلال الأساليب المعتمدة على الابتكار ومدعومة بالثقة المالية، من أجل الوصول إلى الرفاهية المالية والشمول الاجتماعي والاقتصادي" (غسان و محمد، 2024).

2.2 أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي الى تحسين وتوسيع امكانية وصول جميع شرائح المجتمع من الافراد - بما في ذلك فئات ذوي الدخل المحدود- والشركات، الى خدمات القطاع المصرفي، من خلال استخدام وسائل الدفع الالكتروني ما يعزز التنمية الاقتصادية، وتتمثل اهداف الشمول المالي حسب (محمد، 2022) فيما يلي:

- (1) خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الإجتماعي؛
- (2) تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لتعزيز مشاريع العمل الحر؛
- (3) تمكين المشروعات الصغيرة من التوسع والنمو؛
- (4) مساعدة الافراد على إدارة شؤونهم المالية كغطية مصاريفهم اليومية، والقيام بالادخار لمواجهة ظروف التي ترتب نفقات غير متوقعة؛

- كما أن هناك مجموعة من الاهداف تسعى الجهات الرقابية والبنوك المركزية لتحقيقها خلال تطبيقها للشمول المالي منها:
- (1) الاستقرار المالي: مشاركة السكان في النظام المالي الرسمي يسمح بوجود قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة، يكون من خلالها النظام المالي قادرا على التغلب على الصدمات الاقتصادية؛
 - (2) النزاهة والسلامة المالية: من خلال كبح جماح إساءة استخدام النظام المالي في غسل الأموال، او تمويل الإرهاب، او الجرائم المالية الاخرى؛
 - (3) حماية المستهلك ماليا: لتحقيق الاشتغال المالي على نحو مسؤول يتعين ضمان تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الحسبان التشقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا، وكذلك الأساليب التي من خلالها يصل هؤلاء العملاء إلى المعلومات.

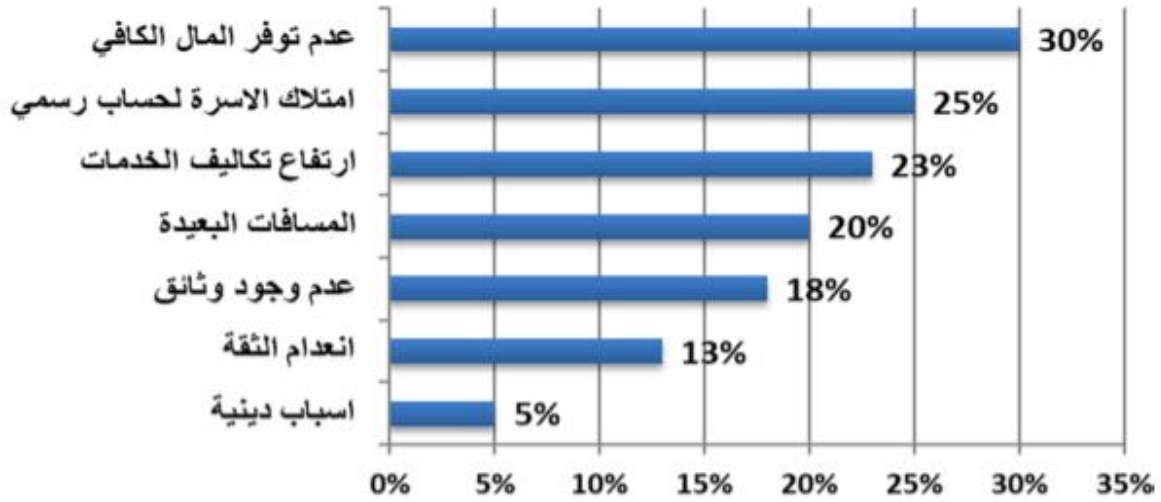
3. معوقات الشمول المالي

تعمل مجموعة من العوامل على الحد من تنفيذ سياسات الاشتغال المالي، وبحسب (أمير، حارث ، و إدريس ، 2023) يمكن ابراز هذه المعوقات كمايلي:

- **عدم توفر المال الكافي:** التفاوت في مستويات الدخل يعد من اهم العوامل التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعدم التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، حيث ان عدم وجود ما يكفي من المال يعد السبب الاكثر تأثير على الشمول المالي بنسبة 30%؛
- **امتلاك الاسرة لحساب رسمي:** وجود حساب مالي لاحد افراد العائلة في أحد المؤسسات البنكية يشكل عائقا نسبته 25% امام باقي افراد الاسرة في فتح حسابات بنكية؛
- **ارتفاع تكاليف الخدمات:** يشكل هذا العائق نسبة 23% حيث ان تكاليف فتح حساب بنكي ترتبط بمستوى دخول الافراد؛
- **بعد المسافة بين الاطراف المتعاقدة:** المسافة الجغرافية بين العميل والبنك تعد عائقا تشكل نسبته 20%، فبعد المسافة بين العميل والبنك او المؤسسة المالية تحد من انتشار الشمول المالي بسبب عدم التشقيف المالي للسكان؛
- **عدم وجود الوثائق:** عدم وجود الوثائق اللازمة من اجل الدخول في النظام المالي، حيث ان كثرة الوثائق اللازمة لفتح حساب مصرفي تحد الاشتغال المالي بنسبة 18% ؛
- **انعدام الثقة:** انعدام الثقة بين العملاء ومقدمي الخدمات المالية من البنوك او المؤسسات المالية يشكل عائقا امام الشمول المالي بنسبة 13%، وهو ناتج عن الغموض الذي يكتنف عمل البنوك وعدم توفير البيانات المالية للجمهور في الوقت المناسب؛

- اسباب دينية: عدم توافق المنتجات والادوات المالية مع الشريعة الاسلامية وهو عائق نسبته 5%، حيث يمكن ان تلعب المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي بين السكان المسلمين.

الشكل 1: معوقات الشمول المالي



المصدر: (أمير، حارث ، و إدريس ، 2023 ، صفحة 157)

4. مؤشرات الشمول المالي

تعتبر الشراكة العالمية للشمول المالي (GPII) (Global Partnership for Financial Inclusion) مؤسسة رسمية لتنفيذ خطة اعمال مجموعة العشرين (G20) بشأن الشمول المالي، والجدول الاتي يوضح مؤشرات الشمول المالي وفق معايير الهيئات الدولية.

الجدول 1: مؤشرات الاشتمال المالي الدولي

رقم	المؤشر	المعريف	للتقييم
1	حسابات الإيداع للأفراد	نسبة البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية.	عدد للودعين لكل 1000 من البالغين أو عدد حسابات الودائع لكل ألف من الكبار
2	حسابات الائتمان للأفراد	نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية.	عدد المقترضين لكل ألف من البالغين أو عدد القروض لكل ألف من البالغين
3	حسابات الإيداع للشركات	نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسة مالية رسمية.	عدد حسابات الإيداع للشركات الصغيرة والمتوسطة/ إجمالي عدد الشركات
4	حسابات الائتمان للشركات	نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية.	عدد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة غير المسددة/ إجمالي عدد القروض القائمة
5	عدد القروض	عدد القروض الممنوعة في المناطق	عدد القروض لكل 100 ألف من السكان البالغين
6	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف الممنوعة في المناطق	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف من السكان البالغين
7	نقاط الخدمة أو البيع	عدد نقاط البيع الممنوعة في المناطق	عدد القروض أو نقاط البيع لكل مائة ألف من السكان البالغين
8	للمعاملات غير النقدية	التحويلات المالية	نسبة العملاء الذين يستخدمون تحويلات مالية عملية أو دولية
9		الشبكات	عدد الشبكات لكل مائة ألف من السكان البالغين
10		بطاقات الائتمان	عدد بطاقات الائتمان لكل مائة ألف من السكان البالغين
11		بطاقات الخصم	عدد بطاقات الخصم لكل مائة ألف من السكان البالغين
12		بطاقات الخصم المباشر ATM	ATM عدد لكل مائة ألف من السكان البالغين
13	للمعاملات غير النقدية المحمول	استخدام خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الأفراد	نسبة الأفراد الذين يستخدمون هاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على منشورات البنك الدولي

5. الإطار التطبيقي للدراسة

1.5 متغيرات الدراسة

يتم قياس أثر مؤشرات الشمول المالي عدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر وفق منهجية **ARDL**، باستخدام البرنامج الإحصائي **EViews 9** وتغطي البيانات المدة الزمنية (2004-2021).
تم اختيار متغيرات الدراسة استنادا الى مختلف الدراسات الادبية السابقة مع الاستناد الى النظرية الاقتصادية، ويمكن توصيف الشكل الرياضي للمتغيرات كمايلي:

- **GDP**: يعبر عن الناتج المحلي الاجمالي للفرد بالأسعار الجارية مقوما بالدولار الأمريكي؛
- **ATM**: عدد ماكينات الصراف الآلي؛
- **BNC**: عدد فروع البنوك التجارية.

2.5 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نظرا لتميز السلاسل الزمنية بعدم الاستقرار ويهدف تفادي الحصول على انحدار زائف، لا بد من اختبار استقراريته ومعرفة درجة تكاملها، ولغرض اختبار جذر الوحدة (**Unit root**) على متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

الجدول 2: اختبارات سكون السلاسل الزمنية الأصلية والمحولة

المتغيرات	Pp		النتيجة
	المستوى	الفرق الأول	
GDP	0.1217	0.0001	I(1)
ATM	0.1053	0.0398	I(1)
BNC	0.0001	0.0280	I(0)

المصدر: بناء الجدول باستخدام نتائج برنامج الاحصائي

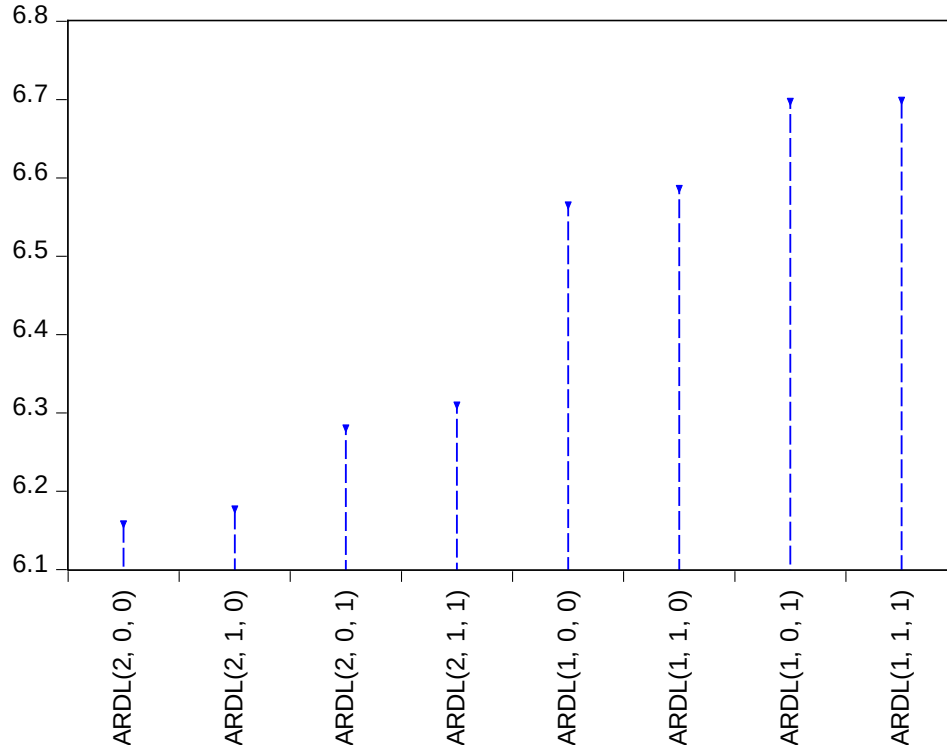
حسب النتائج المحققة المبينة في الجدول اعلاه نستنتج ماييلي:

من خلال نتائج اختبار (**PP**) يتضح أن القيمة الإحتمالية لكل من النمو الاقتصادي وعدد ماكينات الصراف الآلي أكبر من 5% وبالتالي فان كلتا السلسلتين غير مستقرتين عند المستوى، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت كلتا السلسلتين مستقرتين (قيمة الاحتمال اقل من 5%)، أما متغير عدد البنوك فقيمتها الإحتمالية أصغر من 5% عند المستوى وبالتالي فهي مستقرة عند الدرجة صفر، وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (**I(1)**)، وبالتالي لهما نفس درجة التكامل، وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك.

3.5 تحديد فترات الإبطاء المثلى

على ضوء نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية، تتضح إمكانية وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وللكشف عن ذلك لابد من اختبار التكامل المشترك، ولكن قبل اجراء ذلك نقوم بتحديد فترات الابطاء المثلى وهذا بالاعتماد على معيار **AKAIKE** الذي كانت نتائجه مدونة في الشكل البياني التالي:

الشكل 2: تحديد فترة الإبطاء المثلى
Akaike Information Criteria



المصدر: رسم الشكل باستخدام نتائج برنامج الاحصائي

أظهرت نتائج اختبار عدد الفترات الإبطائية أن عدد فترات التباطؤ المثلى لمتغيرات الفرق الأول والتي لها أقل قيمة عند معيار

AIC هي $P=2$.

4.5 نتائج دراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفروق الأولى، نقوم بإجراء دراسة نتيجة التكامل المشترك بين

المتغيرات والمدونة في الجدول التالي:

الجدول 3: علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

القرار	10%	5%	1%	p-value
قبول الفرضية البديلة التي	2.63	3.1	4.13	قيمة الحد الأدنى I (0)
تنص على وجود علاقة	3.35	3.87	5	قيمة الحد الأعلى I (1)
تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%	K=2 Facal=8.276113			احصائية فيشر المحسوبة

المصدر: بناء الجدول باستخدام نتائج برنامج الاحصائي

من نتائج الاختبار تظهر أن القيمة الاحصائية المحسوبة لفيشر F البالغة 8.276113 أكبر من قيم فيشر الجدولية العليا عند

مستويات المعنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الإقتصادي وماكينات الصراف الآلي و عدد فروع البنوك، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك.

5.5 نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ARDL

للتأكد من الحصول على تقديرات غير متحيزة ومتسقة للنموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية، يتم إجراء اختبار جودة النموذج من خلال اختبار المشاكل المتعلقة بالانحدار الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ardl

Probability		Jarque_bera		Jarque_bera
0.541737		1.225948		التوزيع الطبيعي
Pro.chi Square(9)	Obs*R-squared	PropF ;(1.9)	F-statistic	Ramsey RESET Test
0.0961	1.858369	0.0961	3.453534	
Pro.chi Square (2)	Obs*R-squared	Prop ;F (2.8)	F-statistic	اختبار الارتباط الذاتي LM Test
0.3990	1.837627	0.5929	0.558449	
Pro.chi Square(1)	Obs*R-squared	Prop ;F (1.12)	F-statistic	اختبار عدم ثبات التباين ARCH
0.1495	2.077493	0.1738	2.090996	

المصدر: بناء الجدول باستخدام نتائج برنامج الاحصائي

الجدول السابق يبين النتائج المحققة من الاختبارات التشخيصية للنموذج التالية:

- اختبار ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام jarque-bera يشير إلى قيمة احتمال تحقق فرضية العدم أكبر من مستوى معنوية 5 %، حيث ان قيمة الاختبار $p\text{-pValue} = 0.541737$ وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي؛
- اختبار ثبات التباين باستخدام Ramsey RESET Test نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة احتمال الاحصائية أكبر من مستوى معنوية 0.05، أي ان $P\text{ Value} = 0.0961$ أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم التي تؤكد أيضا من ملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر بالاعتماد على اختبار عند مستوى معنوية 5 %؛
- اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي باستخدام LM test عند درجة التأخير 2 حيث نجد ان القيمة الاحصائية $LM\text{ test} = 0.558449$ والاحتمال المقابل لهذه القيمة هو $prob = 0.5929$ وهو أكبر من مستوى المعنوية 5 %، ومنه فإننا نقبل فرضية العدم وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي؛
- اختبار ثبات تباين البواقي Heteroskedasticity باستخدام ARCH test نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة احتمال الاحصائية $Obs^*R\text{-squared}$ أكبر من مستوى معنوية 5 %، أي أن ثبات تباين الأخطاء العشوائية عند مستوى معنوية 5 % .

مما سبق من اختبارات للنموذج المقدر فان نتائجها تجمع على أن النموذج المقدر تتحقق فيه الفرضيات النظامية التي تؤكد على صلاحية النموذج في قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

6.5 التوازن في المدى القصير والطويل

بما أنو يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وحيث انه تم تحديد عدد فترات الابطاء بـ 2 فترات، فان نتائج تقدير علاقة التوازن في المدى الطويل موضحة في الجدول التالي:

الجدول 5: نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة في المدى الطويل

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-86.50411	160.6896	-0.538330	0.6021
GDP(-1)*	-1.958348	0.472344	-4.146022	0.0020
BNS**	26.92811	33.99820	0.792045	0.0467
ATM**	4.655397	1.880372	-2.475785	0.0328
D(GDP(-1))	0.688464	0.257119	2.677606	0.0232

المصدر: مستخرج من نتائج برنامج الاحصائي

من الجدول نجد ان كل المتغيرات ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا بالمتغير التابع عند 5%، حيث يرتبط متغير عدد فروع البنوك التجارية بعلاقة طردية ومعنوية احصائيا مع المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي، اما متغير عدد ماكينات الصراف الآلي فان القيمة الاحتمالية له جاءت معنوية وبإشارة موجبة وهذا يعني ان له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل.

7.5 التوازن المدى القصير وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد بيان الاستقرار و العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولغرض قياس العلاقة القصيرة الأجل تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ والجدول التالي يوضح نتائج التقديرات كمايلي:

الجدول 6: نتائج اختبار نموذج فترات الابطاء الموزعة في المدى القصير:

ECM Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.688464	0.193561	3.556840	0.0052
CointEq(-1)*	-1.958348	0.298521	-6.560167	0.0001
R-squared	0.778181	Meandependent var		-0.283199
Adjusted R-squared	0.761118	S.D. dependent var		8.283717
S.E. of regression	4.048711	Akaike info criterion		5.758240
Sumsquaredresid	213.0968	Schwarz criterion		5.852647
Log likelihood	-41.18680	Hannan-Quinn criter.		5.757234
Durbin-Watson stat	2.241884			

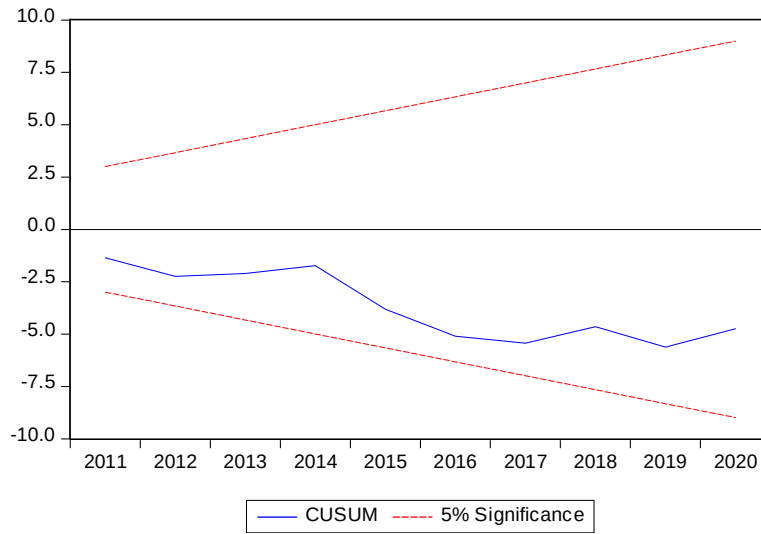
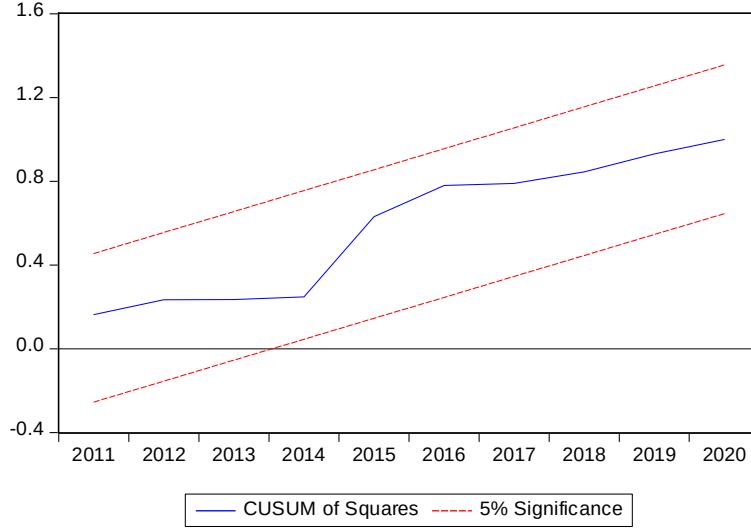
المصدر: مستخرج من نتائج برنامج الاحصائي

تؤكد نتائج التقدير نموذج الاجل القصير على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لأن معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة العودة إلى التوازن سالب وذو معنوية احصائية، وهو ما يشير اليه معامل تصحيح الخطأ $\text{CointEq} = -1.958348$. ويظهر معامل حد الخطأ سالب ومعنوي باحتمال 0.0001 أي انه يوجد تصحيح من الفترة القصيرة الى الفترة الطويلة، وذلك بسرعة تصل إلى 150%.

8.5 اختبار استقرارية النموذج المقدر

لدراسة وجود أو عدم وجود تغيرات هيكلية للنموذج المقدر، فإن ذلك يتم وفقا لوضعية المنحنيات **CUSUM of** و **squard** بالنسبة للمجال المحدد عند العتبة 5% وهو ما يظهر في الاشكال البيانية التالية:

الشكل 3: اختبار الاستقرارية في الدالة المقدرة



المصدر: رسم الشكل باستخدام نتائج برنامج الاحصائي

يوضح الشكل اعلاه اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة أن خط النموذج موجود بداخل المنطقة الحرجة، ويشير الى استقرار النموذج عند 5 %، كما أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة هو ايضا عبارة عن خط وسطي يقع داخل المنطقة الحرجة وبالتالي نستنتج انسجام واستقرار النموذج مع المعطيات .

6. خاتمة

يمثل الشمول المالي النظام الذي يتم التعامل به لجذب أكبر قاعدة من المواطنين من متوسطي ومحدودي الدخل المتواجدين داخل الاقتصاد غير الرسمي، حيث انه يستهدف ادخال فئات مختلفة داخل الاقتصاد الرسمي خاصة المتواجدة في القرى والارياف، ومن اهم تلك الفئات اصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر غير المرخص لها وكذا العاملين بها، بالإضافة الى النساء اللواتي يمارسن الانشطة المختلفة من داخل المنازل او البيوت والباعة المتجولين، ويكون ذلك عن طريق البنوك او المؤسسات المالية غير المصرفية.

تلعب الرقمنة المالية دورا كبيرا في توسيع نطاق الشمول المالي، من خلال استحداث خدمات مالية يمكن للعميل الاستفادة منها في أي وقت يشاء دون الرجوع الى البنوك، مثل استخدام الموبايل بانك والخدمات المصرفية عبر الانترنت وغيرها من الخدمات، لذلك تظهر محددات الشمول المالي بشكل جلي في تنمية الموارد البشرية، انتشار الكهرباء والانترنت والهواتف المحمولة، وتوفير مصادر مالية معدة للإقراض في الجهاز المصرفي.

(1) النتائج

- اثبتت الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ان متغير الشمول المالي يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا مع المتغير التابع ال للمتمثل في معدل نمو الاقتصاد الجزائري؛
- توافق نتائج الدراسة القياسية مع النظرية الإقتصادية - علاقة طردية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي - وهو ما يعني ان زيادة عدد فروع البنوك التجارية وعدد ماكينات الصراف الآلي يؤدي إلى قرب العميل من الخدمات التي تقدمها البنوك بالدرجة الأولى، الأمر الذي يؤدي إلى طلب الخدمات سواء إيداع أو سحب أو اقتراض، هذه الأخيرة ينتج عنها حصول على الأموال، مسار هذه الأموال سوف يكون استهلاكها أو استثمار وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن طلب السلع والخدمات الاستهلاكية أو الرأسمالية وتغير المخزون الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي تعزيز النمو؛
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وعدد ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية؛
- على الرغم من المجهودات المبذولة الا ان مؤشرات الشمول المالي في الجزائر مازالت محدودة، ولعل أهم دليل على ذلك التفاوت بين سكان الشمال وسكان الجنوب وبين سكان المدن والأرياف.

(2) المقترحات

- من خلال نتائج الدراسة تم التوصل الى المقترحات التالية:
- العمل ايصال الخدمات المالية لجميع المواطنين، والاستفادة منها من خلال تحفيزهم في ادارة مدخراتهم واموالهم وامكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية والتأمين عليها ضد الكوارث غير متوقعة؛
- تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة الى الشرائح المختلفة للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المنخفضة الذين لا يتعاملون مع البنوك وليس لديهم أي حسابات بنكية؛
- ينبغي على المؤسسات المالية والبنوك زيادة الشبكات بهدف التأكد من استخدام الإئتمان المقترض لأغراض إنتاجية.
- يجب اجراء حملة فعالة لزيادة التثقيف المالي؛
- ضرورة وضع الفقراء وذوي الدخل المحدود ضمن استراتيجية التثقيف المالي؛
- توجيه الخدمات المالية الافراد والمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

7. قائمة المراجع

1. Doeveren, M. (2017, JULY 14). What is financial inclusion and how to stimulate this in the Netherlands? Seminar at the ISI World Statistics Congress on "Financial Inclusion". Marrakech, Morocco: Bank of Morocco.
2. N,lohithkumar lingareddy.V.(2016) .recent trends in financial inclusions of indian economie .
management research and practice.
3. أسامة محمد. (2022). قياس أثر الدور الوسيط للتحويل الرقمي في العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، 1048.
4. البنك البنك الدولي. (2017). *البنك الدولي*.
5. الطالب غسان ، و زياد النجداوي محمد. (2024). *التكنولوجيا المالية في المصارف الإسلامية وتطبيقاتها وأثرها في مؤشرات الأداء المالي*. الاردن: دار اليازوري العلمية.
6. حازم عبدالرحمن أمير، غازي الدباغ حارث ، و رمضان حجي إدريس . (2023). واقع الشمول المالي في العراق ومتطلبات تعزيزه للفترة 2017-2022. *مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية*، 149-168.
7. سيف علي حسن. (2021). *دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي* . العراق: جامعة بغداد.